

والله صغيرا وحط المبالغ على العلم لم يستوف الفضا
حتى يبلغ الصغر فيخلف او يموت فيخلف وارثه وان
لحق المبالغ نصف الدين على العاقبة الروابي انه يوط
للمعير الصبا فاذا بلغ حط وان لكل حط الفان
رد عليه ما اهل ولو اقر الوثه بان موثره كان معها
حت نوب سحر الجامع وانزل ولربيزوا بما يوجب احد
لم يستقط الفضا وان اخذوا بما يوجبهم وفي الوا
كانت يجرى القول فو لهم وعلى القائل اليه على
الاحسان والتساق اذا اخرج متاعه من الخز
والعكاه وهرب لم يكن له ان يتبعه ويترجبه فان
تبعه وقطع يده التي يقطعها بالسرقة ولا يظن
لاها من سحره الميزان الذي في قطع الطريق
اذا قطع فاطح ما يوجب قطع الفضا عليه لخص بعجز
بالتمويه على الامام وحج في وجوب الفضا اختلاف
الذي سبقت في فصل الزاني الحسن ولو وجب الخلد
عازل في خلد له واحد من الناس لم يرفع خذ اوله
التي ان الخلد يخلف وفنا ولا يبعط ا
باذن الامام ونظر اختلاف الفضا في تعدد
لهم المرور وروي ذكر وجهين فيما اذا اخلد رجلان
من قال انه قد في واقام عليه بينه هل يجب ذلك
عن الحديث على الوجهين انه اذا عاش هل يعاد لحد

واذا مات هل يجب على الغارب الفضا ويجوز
ان يلزم في قوله في الكتاب ان لم يكن الزاني محسنا
بالاولاد انه مدكور في الجواب الفضا وعلي
القول الذي يوجب الفضا يقتل الزاني المحسن لم يحتاج
الي هذا التمهيد الصورة الثانية لو قدر المحمل
عليه على الحرب هل يلزمه ذلك امر له ان ننته وبعنا
كل منه اختلاف من وعن المحاسب رحمة الله
طرفين اظهرهما ان في المسئلة قولين احدهما انه لا
يجب الحرب من اقامته في ذلك الموضع طوره فلا يلف
المضارفة والثاني ان يجب له ما مور ان يخلص نفسه
يا لاهون فالاهون والحرب اهون وبين بعض من
اشيت الخلاف على انه هل يجب عليه الدفع عن نفسه
ان قلنا الغرل به الحرب والملا يكون قد تان الاظهر
انه لا يجب الدفع ويجوز المستسلم وله ان يرحم ووجب
الحرب محافظه على التدريج في الدفع والطريق
الثاني في الخلاف وحل من الحرب على ما اذا تقرر الخاه
الحرب والتساق على ما اذا لم يثبت ولو قدر على
التحصين موضع حصين او على الالتجاء اليه فهو كما
لو قدر على الحرب الثالثة اذا حضر اثنان يده
او حضرا اخر طرقتهم بالسراية فربطوا امكنه
فل يحميه ويخلص ما عه نقل وان لم يركبه ضرب